جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
15 April 2003
Arabic
Original: English

الدورة الأولى (الاستئنافان الأول والثاني)
نيويورك
٣-٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣
٢١-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

انتخاب مسجِّل المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمانة العامة

١ - بموجب أحكام الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يتولى المسجل رئاسة قلم المحكمة ويكون هو المسؤول الإداري الرئيسي للمحكمة. وعملا بالفقرة ٣ من الحكم ذاته، يكون المسجّل من الأشخاص ذوي الأخلاق الرفيعة والكفاءة العالية ويجب أن يكون على معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة.

٢ - تنص الفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات[1] على أن ''تُعد هيئة الرئاسة، حالما يتم انتخابها، قائمة بالمرشحين الذين يستوفون الشروط الواردة في الفقرة ٣ من المادة ٤٣، وتحيل هذه القائمة إلى جمعية الدول الأطراف مع طلب بتقديم أية توصيات''.

٣ - ولدى تلقي هذه التوصيات من جمعية الدول الأطراف، يقوم القضاة، عملا بأحكام الفقرة ٤ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي وعملا بالإجراء الذي تنص عليه الفقرتان ٢ و ٣ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بانتخاب المسجل في أقرب وقت ممكن وبالأغلبية المطلقة وبطريق الاقتراع السري، آخذين في اعتبارهم التوصية المذكورة أعلاه من جمعية الدول الأطراف.

٤ - وبموجب الرسالة المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (انظر المرفق الأول)، عرض رئيس المحكمة الجنائية الدولية، متصرفا عملا بالفقرة ٤ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي وبالفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، على رئيس جمعية الدول الأطراف قائمة بأسماء ومؤهلات مرشحيْن اثنين لمنصب المسجّل، وهما السيد برونو كاتالا (فرنسا) والسيد بارت مان (هولندا) (انظر المرفق الثاني).

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الأولى، نيويورك، ٣-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03,V.2، والتصويب)، الجزء ثانيا ألف).

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجّهة إلى رئيس جمعية الدول الحائزة للسلاح النووي الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من رئيس المحكمة الجنائية الدولية.

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

...

عملا بالفقرة ٤ من المادة ٤٣ من النظام الأساسي وبالفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يشرفني أن أعرض على جمعية الدول الأطراف قائمة بمرشحين تستجيب مؤهلاتهم للمعايير الواردة في الفقرة ٣ من المادة ٤٣ من النظام الأساسي.

ومن بين طلبات الترشح وعددها ٢١ طلبا وصلت بعد أن تم الإعلان عن الشغور على نطاق واسع، لم تعين الرئاسة سوى مرشحين اثنين تتوفر فيهما الشروط التي وضعتها المحكمة. والمرشحان هما السيد برونو كاتالا(فرنسا) والسيّد بارت مان (هولندا)، اللذين ترد بيانات مؤهلاتهما طي هذه الرسالة.

وترجو الرئاسة من جمعية الدول الأطراف وضع ما تود وضعه من توصيات عملا بالقاعدة ١٢.

(توقيع) فيليب **كيرش**

المرفق الثاني

قائمة بالمرشحين وفقا للترتيب الأبجدي (مع بيانات بالمؤهلات)

١ – كاتالا، برونو (فرنسا)

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

رسالة طلب الترشّح مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجّهة إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية

...

يشرّفني أن أقدم طلبي لشغل منصب مسجل المحكمة الجنائية الدولية.

وهذا الطلب يأتي في سياق منطقي لمساري الوظيفي في خدمة العدالة على المستوى الوطني ثم الدولي.

ولقد باشرت بالفعل مهام القضاء والإدارة لمدة تربو على ٢٠ عاما.

ومنذ بداية حياتي الوظيفية استرعت اهتمامي على وجه الخصوص المسائل المتصلة بالإدارة القضائية. وتحملت، بصفتي قاضيا للأطفال، مسؤولية تنظيم قضاء الأحداث داخل محكمة روان، ثم محكمة نيم. وبعد فترة قضيتها في المدرسة الوطنية للقضاء حيث قمت بتدريس مهام الإدارة القضائية، توليت رئاسة محكمة ابتدائية فرنسية . وفي النظام الفرنسي، يتولى الرئيس والمدعي العام المسؤولية عن حسن سير القضاء. ثم دعيت إلى وزارة العدل للقيام بمهام نائب رئيس إدارة تضم أكثر من ٦ ٠٠٠ موظف تختلف توصيفاتهم الوظيفية اختلافا كبيرا. وبعد قضاء فترة قصيرة كنائب لرئيس أكبر ولاية قضائية بعد باريس، وقع اختيار المفتش العام لوزارة العدل عليّ للعمل كأحد مساعديه. وكُلفت في هذه المهمة بمراقبة سير عمل الولايات القضائية وتنظيمها وكفاءتها وبمراقبة سلوك بعض القضاة والمدعين العامين.

وفي الوقت ذاته، قمت بأداء مهام كثيرة في الخارج. وقد أتاحت لي هذه المهام، التي قمت بها سواء لحساب الحكومة الفرنسية أو لحساب المنظمات الدولية، فرصة للتفكير المقارن في مهمة القضاء، وفي ممارسة العمل العام وفي المحاكم بأنواعها التي تنتمي إلى أنظمة قانونية مختلفة.

وبفضل هذه الثروة من التجارب ترشحت للاضطلاع بمهام مسجل مساعد في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وعندما وقع الاختيار علي واجهتني ظروف عمل خاصة جدا وتختلف اختلافا كبيرا عما تعوّد عليه القضاة داخل بيئة عملهم الوطنية. وبعد فترة من التأقلم، تعلمت الكثير داخل هذه الولاية القضائية المنظمة.

وقد تبين لي في هذه البيئة أن ثمة عنصرين أساسيين لممارسة مهام المسجِّل على الوجه الأكمل من حيث الكفاءة. ويتمثل العنصر الأول في ضرورة فهم معنى وجود إدارة تهدف إلى ''إصدار'' حكم عادل في مواعيد معقولة وتعمل في إطار خاص تحدده مفاهيم استقلال القضاة والمدّعين العامين ومحامي الدفاع. ويتمثل العنصر الثاني في وجود إدراك عملي لمعنى الولاية القضائية التي تعمل في إطار بيئة دولية ينبغي أن تتعايش فيها المفاهيم التي عادة ما تكون على قدر يسير من التساوق وهي: القضاء والدبلوماسية.

ويحدوني شعور، أكدته تجربتي التي استمرت لبضعة أشهر على رأس إدارة الخدمات المشتركة بالمحكمة الجنائية الدولية، بأن هذه الجوانب تتزايد أهميتها بالنسبة لمؤسسة بدأت بالظهور وتحمل معها تطلعات وآمال أشخاص ينتمون إلى نظم تفكير وإلى ثقافات شتى.

وإني آمل في أن ينالني شرف مواصلة العمل بصفة مسجل لهذه المحكمة وخدمة العدالة الدولية التي أعتبرها اليوم أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها هذا العالم.

(توقيع) برونو **كاتالا**

بيان المؤهلات

تاريخ الميلاد: ٢٣ تموز/يوليه ١٩٥٥

الخبرة المهنية

منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢: مدير الخدمات المشتركة – المحكمة الجنائية الدولية

٢٠٠١-٢٠٠٢: نائب مسجّل المحكمة – المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

١٩٩٩-٢٠٠١: مفتش دائرة الشؤون القضائية الفرنسية

تفتيش، عمليات مراقبة أو مراجعة حسابات المحاكم ومكاتب المدعين العامين ومؤسسات وزارة العدل (السجون وغيرها)

١٩٩٦-١٩٩٩: نائب رئيس المحكمة – المحكمة الابتدائية بكريتاي، الإدارة القضائية – معالجة القضايا المدنية والقضايا الجنائية الهامّة (القضايا المالية وغيرها)

١٩٩٤-١٩٩٦: نائب مدير - وزارة العدل : إدارة الحماية القضائية للشبان، باريس. إدارة معنية بإعادة تأهيل الجناة من الأحداث، ٦ ٠٠٠ موظف خدمة مترلية، وإسداء التعليمات إلى دوائر القضاء الفرنسية

١٩٩٠-١٩٩٤: رئيس المحكمة - المحكمة الابتدائية بمونترغي - إدارة المحكمة ومعالجة القضايا المدنية والجنائية

١٩٨٧-١٩٩٠: محاضر أقدم - المدرسة الوطنية للقضاء - بوردو مسؤول عن تدريس القضاة والمدعين العامين المقبلين

١٩٨٣-١٩٨٧: قاضي أحداث - محكمتا روان ونيم

توفير الحماية القضائية للقصر والجناة من الأحداث؛ إدارة محكمة أحداث

١٩٨١-١٩٨٣: قاضي متدرب - المحكمة الابتدائية بروشال

التجارب المهنية في الخارج

آذار/مارس ٢٠٠٢: (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا) أروشا

تبادل الخبرات بشأن تنظيم وإدارة محكمة جنائية دولية.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠: ساراييفو/بانيالوكا - البوسنة والهرسك

تنظيم وإدارة المحاكم؛ النظام الأساسي للقضاة والمدعين العامين؛ آداب المهنة للقضاة والمدعين العامين

تموز/يوليه ٢٠٠٠: بلغاريا

تنظيم وإدارة المحاكم؛ النظام الأساسي للقضاة والمدعين العامين؛ آداب المهنة للقضاة والمدعين العامين - تدريب القضاة بالتعاون مع القضاة من الولايات المتحدة الأمريكية

نيسان/أبريل ٢٠٠٠: كوبيك - كندا

حلقة دراسية عن تنظيم وتسيير المحاكم بمشاركة قضاة كنديين ومسؤولين من وزارة العدل

أيار/مايو ١٩٩٨: أنتاناريفو

تقرير عن قواعد سلوك القضاة والمدّعين العامين الملغاشيين (البنك الدولي)

أيلول/سبتمبر ١٩٩٣: بنوم بنه

بعثة لتقصي الحقائق للإعداد للتعاون بين فرنسا وكمبوديا في مجال نظم إدارة المحاكم، ودور رئيس المحكمة، ومسؤوليات القضاة والمدعين العامين، والمسائل المتعلقة بآداب المهنة

آذار/مارس ١٩٩٢: فيانتيان

محاضرة: نظام إدارة المحكمة، دور رئيس المحكمة، ومسؤوليات القضاة والمدعين العامين، والمسائل المتعلقة بآداب المهنة

آذار/مارس ١٩٩١: أبيدجان

تقييم وتقدير احتياجات لتعليم القضاة المحليين (القضاة والمدعين العامين)

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦: دبلن

دراسة عن النظام القضائي الآيرلندي (مكتب مدير الادعاء العام)

١٩٨٠/١٩٧٨: أبيدجان

مسؤول عن تسيير وإدارة البرامج الدراسية – محاضرات

الشهادات الجامعية

١٩٨٠: شهادة الدراسات المتعمقة في القانون المدني – جامعة باريس الأولى

١٩٧٨: الأستاذية في القانون – جامعة باريس الحادية عشرة

الشهادات الأخرى

١٩٩٨-١٩٩٩: شهادة من المعهد الوطني لدرسات الدفاع الوطني

الدورة الحادية والخمسون: أوروبا الدفاع – جولات دراسية في أوروبا (إيطاليا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بولندا، ألمانيا) وفي وسط آسيا (أوزباكستان، تركمانستان)

١٩٩٦-١٩٩٧: شهادة من المعهد الوطني لدرسات الدفاع الوطني

الدورة الثامنة – جولة دراسية في هنغاريا

دورات تدريبية

١٩٩٠/١٩٩١: دراسات في الإدارة للمديرين التنفيذيين بوزارة العدل

كانون الثاني/يناير ١٩٨٩: دراسة جامعية عليا: تقنيات تعليم الكبار

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩: جولة دراسية في كندا (كوبيك) في مجال التحكيم

المنشورات والمحاضرات

المسؤوليات الوطنية والدولية للقضاة والمدّعين العامين

"Le droit et le non-droit: tentative de définition". Article in *Le non droit des jeunes* (Édition SYROS, 1995).

"Les fonctions traditionnelles du droit dans l'ordonnancement des sociétés". Communication, March 1993: 6 (6th yearly judicial discussions of ANPASE).

"Le juge et les phénomènes de médiation". Article in *La médiation*, report of an interdisciplinary seminar presided by Etienne Le Roy and Jean-Pierre Bonafe-Schmitt.

"La médiation familiale au Québec", report, October 1989, on family mediation in Quebec.

الإدارة القضائية الوطنية والدولية

"La CPI, mode d'emploi", article in *Le Monde*, 11 March 2003.

"Le temps du tribunal pénal pour l'ex-Yougoslavie", article in 2001, in *Journal de l'ordre des avocats au barreau de Bordeaux.*

"Les politiques judiciaires", presentation, Council of Europe, May 2000.

L'urgence et le judiciaire, Ecole Nationale de la Magistrature workshop on continuing education, co-direction with D. Salas, 1998-1999.

"Temps judiciaire — temps éducatif: la concordance des temps", article in *Les cahiers de dynamiques*, January 1996.

"Inflation de la demande de droit et rôle du magistrat", article in *Informations sociales*, No. 22, 1992.

المسائل الوطنية والدولية المتصلة بآداب المهنة بالنسبة للقضاة والمدعين العامين

"L'éthique et la déontologie des juges et des procureurs", International Department of Ecole Nationale de la Magistrature, African and Asian countries, activities for studies supervision, ENM, Bordeaux, 1992.

"Ethique et déontologie de la magistrature malgache", report for the World Bank, September 1998.

"L'éthique du juge international", presentation, ENM, December 2002.

La politique de la ville: dictionary on social activities (Editions législatives, April 2000).

"La police de proximité : un concept à inventer", presentation, IHESI, November 1997.

Repères juridiques du travail social, book (ESF, October 1997).

"Le système français de protection de l'enfance peut-il répondre au défi de la précarité?", article in *Le signalement: droit de l'enfance et de la famille*, 1996 No 44, p. 304.

"Réflexions sur les conditions nécessaires à un travail local en commun entre la P.J.J et les autres acteurs de la protection des mineurs", presentation, May 1993.

"Les outils de la promotion de la citoyenneté des jeunes", presentation, March 1992.

"Justice, précarité, insertion et société de consommation", presentation, June 1992.

"L'aide sociale dans tous ses états", presentation, ANPASE, Nice, October 1991.

Magistrat et dynamique de prévention, Direction de mémoire (thesis supervision), ENM, 1989-1990.

٢ - مان بيرت (هولندا)

[الأصل: بالانكليزية]

رسالة طلب مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية

...

أتقدم رسميا في رسالتي هذه بطلب ترشيحي لشغل منصب مسجل المحكمة الجنائية الدولية. وترد برفقة الرسالة نبذة عن سيرتي الشخصية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أسلط الضوء بإيجاز على بعض الجوانب من خلفيتي وتجربتي على مدى السنوات الثلاثين التي قضيتها محاميا، ومدعيا عاما وقاضيا، وبصفتي رئيسا لمحكمة زوول/ليليستاد المحلية منذ ١٩٩٣.

أولا، أود أن أشدد على اعتقادي أن وجود عملية شفافة لصنع القرار في مؤسسة من قبيل المحكمة الجنائية الدولية أمر حاسم لضمان مصداقيتها في العالم. ولتحقيق ذلك، تحتاج المحكمة إلى أشخاص أقوياء يبلغون رسالتها، وتلك ميزة أعتقد أنها موجودة في شخصي. فبصفتي رئيسا لمحكمة محلية، تمكنت من كسب الدعم وإرساء دعائم متينة لعلاقات دائمة تقوم على الثقة المتبادلة مع زملائي في كل من المحكمة المحلية وداخل الجهاز القضائي الهولندي ككل.

على مر السنين، أدى القضاة في هولندا دورا قياديا متزايدا في تنظيم المحاكم، لا فيما يتعلق بالتوجيه والخبرة في الميدان القانوني فحسب، بل حتى في ميدان التنظيم القضائي قبل كل شيء: من دعم قضائي وتقني واتصال مع هيئة المحامين وغيرها من المؤسسات التي تضطلع بواجبات للمحاكم.

وفي الوقت الحالي، أعد مسؤولا عاما عن أداء المحكمة من حيث نوعية العمل الذي يقوم به القضاة وموظفوهم، ومن حيث إدارة الموارد البشرية، والإدارة المالية، والشراء، والأمن، وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المباني. والواقع أن رئيس المحكمة هو المدير الرئيسي لها. والمبادرة في العمل أمر ضروري في هذا الشأن.

وعلى مدى السنوات العشر الماضية ازدادت محكمتي حجما من حوالي ٢٨ قاضيا إلى ٧٥ قاضيا في الوقت الحالي. ونتيجة للتغييرات الكبرى التي طرأت على الجهاز القضائي الهولندي منذ عام ٢٠٠٢، أعد حاليا مسؤولا عن تنظيم شؤون حوالي ٤٥٠ موظفا، يعملون في مدينتين (زوول وليليستاد).

إن لتجربتي في ليليستاد صلة وثيقة بالمحكمة الجنائية الدولية. ففي ١٩٩٣، لم يكن لفرع المحكمة في ليليستاد أكثر من ١٠ موظفين عاملين في مرفق مؤقت. أما اليوم، يضم

الفرع حوالي ٨٠ موظفا ويعمل بكامل طاقته في مبنى جديد للمحكمة. ولا حاجة إلى التذكير بأنني شاركت في العملية الطويلة لانتقاء المهندس والتفاوض مع دائرة المباني الحكومية، وفي عملية البناء والتشييد بذاتها.

وعلاوة على مسؤولياتي في زوول، شاركت على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية في لجان الصياغة الوطنية من أجل وضع نظم لقياس حجم الأعمال. وكنت أيضا رئيس اللجنة القضائية لشؤون الميزانية لسنوات عديدة وشاركت في اللجنة الاستشارية التي قدمت تقريرا إلى الحكومة عن تمويل المحاكم الهولندية. وقد مكنني ذلك من كسب قدر كبير من التجربة في الحفاظ على شبكة من جهات الاتصال الوطنية والدولية على أعلى المستويات، مما قد يفيد المحكمة الجنائية الدولية أيضا.

وأثناء حياتي المهنية، اكتسبت تجربة دولية واسعة. فمنذ ١٩٩٣، شاركت في عدد من المشاريع الدولية لمجلس أوروبا ولاحقا بطلب من منظمات غير حكومية، للجنة هلسنكي الهولندية ومركز التعاون القانوني الدولي، بالإضافة إلى رابطة القضاة الهولندية ومركزي الدراسات القضائية (في السويد وفرنسا).

وأكسبتني مشاركتي في تلك المشاريع تجربة في بناء المؤسسات على الصعيد الدولي أيضا، لا سيما مساهمتي في بناء معهد كوسوفو للتدريب القضائي. ودعاني مجلس أوروبا بصفتي خبيرا لوضع إطار لتدريب القضاة والمدعين العامين بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكان لهذه التجارب أثر هام في تشجيعي على طلب هذا المنصب الشاغر. فقد كانت لي في كوسوفو فرصة مشاهدة مؤسسة حية تقدم إلى العدالة أولئك الذين ارتكبوا جرائم جسيمة مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب. واعتقادي الراسخ أن هذه الجرائم البشعة يجب ألا تظل بدون تحقيق فيها، وبدون متابعة لمرتكبيها ومعاقبتهم.

إذا انتخبت، فإنني أؤكد للمحكمة الجنائية الدولية ولجميع الأجهزة التابعة لها استقلاليتي التامة والتزامي الكامل بأن أجعل من المحكمة الجنائية الدولية المؤسسة الدولية ذات المصداقية كما تصورها واضعو نظام روما الأساسي. وعلاوة على ذلك، ولأنني قاض منذ أكثر من ٢٥ سنة، فإنني أقدر تماما مكانة المحكمة الجنائية الدولية، وقضاتها، والمدعي العام فيها، وموظفيها.

وختاما، أود أن أكرر نيتي في العمل بصفتي مسجلا بشكل وثيق مع الرئيس، والقضاة، والمدعي العام ومع جميع الموظفين في الواقع من أجل مساعدة المحكمة الجنائية الدولية على الاضطلاع بمهمتها.

(توقيع) بيرت **مان**

بيان المؤهلات

تاريخ ومكان الميلاد: ٢ شباط/فبراير ١٩٤٤ في أمستردام.

التعليم

التعليم الثانوي: ثانوية جيمنازيوم، شهادة الثانوية العامة في ١٩٦٣.

جامعة أوتريخت: الماجستير في الحقوق عام ١٩٦٩.

الحياة المهنية

اختيار للمشاركة في برامج تدريبية قضائية:

كاتب في محكمة بريدا الإقليمية، ١٩٦٩-١٩٧٢.

مدعي عام في دوردريخت، ١٩٧٢-١٩٧٤.

محامي في بريدا، ١٩٧٤-١٩٧٦.

قاضي في محكمة بريدا المحلية (الأحوال الشخصية، القانون المدني والتجاري، قاضي رئيس هيئة المحكمة في الشعبة الجنائية)، ١٩٧٦-١٩٨٤.

نائب رئيس محكمة بريدا المحلية (١٩٨٤-١٩٩٢) (رئيس قسم الإفلاس، ورئيس القسم التجاري لاحقا).

(المنصب الحالي) رئيس محكمة زوول - ليليستاد المحلية، منذ ١٩٩٢.

مهارات أخرى

اللغات:

الهولندية: اللغة الأم.

الانكليزية والألمانية: بطلاقة.

الفرنسية: إتقان لا بأس به.

حقوق الإنسان.

تنظيم المحاكم، والتنظيم القضائي.

قياس حجم الأعمال.

الميزانيات المخصصة للجهاز القضائي.

العضوية

الرابطة الهولندية لإقامة العدل.

رابطة المحامين الهولندية.

الرابطة الدولية لقضاة قانون اللاجئين.

رابطة القانون والإدارة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (القانون الدولي).

الأنشطة المهنية

أنشطة في الجهاز القضائي على الصعيد الوطني.

أمين الفريق العامل المعني بالصيانة، ١٩٧٨-١٩٨٣.

عضو ثم رئيس لجنة قياس حجم الأعمال في المحاكم الإقليمية، ١٩٨٨-١٩٩٣.

عضو ثم رئيس اللجنة المركزية لقياس حجم الأعمال، ١٩٩٣-٢٠٠١.

عضو ثم رئيس لجنة تنظيم المحاكم ووضع ميزانياتها، ١٩٩٤-٢٠٠١.

ترأس لجنة وزارة العدل التي أعدت التقارير التالية:

- تقييم القانون الجديد المتعلق بالأجانب واللاجئين، ١٩٩٤.
- النظام الجديد لتمويل برنامج المعونة القضائية، ١٩٩٧.

١٩٩٨-١٩٩٩ عضو اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية باستعراض السياسات المتعلقة بتنظيم المحاكم؛ تقرير إلى الحكومة الهولندية.

٢٠٠٢-٢٠٠٣ عضو اللجنة المعنية بتقييم نظام وضع ميزانيات المحاكم.

مهام خارج الجهاز القضائي

١٩٩٦-١٩٦٧ أمين نادي تريتون (نادي طلبة أوتريخت للتجديف).

١٩٧٦-١٩٨١ أمين مجلس دائرة المراقبة المتخصصة في المدمنين.

١٩٨٢-١٩٩٣ عضو وأمين مجلس إدارة مستشفى دو باروني، في بريدا.

١٩٧٥- الآن عضو (وحاليا رئيس) لجنة القانون الكنسي للكنيسة الكاثوليكية القديمة (المرتبطة تماما بالكنيستين الإنكليكانية والأسقفية).

١٩٨٦-١٩٩٤ رئيس سينود (مؤتمر كنسي) الكنيسة الكاثوليكية القديمة الهولندية.

١٩٩٦-٢٠٠٠ رئيس اللجنة التنظيمية الدولية لاتحاد الكنائس الكاثوليكية المستقلة (مقترحات اعتمدها المؤتمر الدولي للأساقفة، ٢٠٠٠).

١٩٩٦- الآن رئيس منظمة أوركا (منظمة خيرية في أوتريخت).

الأنشطة الدولية

إلقاء محاضرات عن دور القاضي في مجتمع ديمقراطي، بصفة خبير لدى مجلس أوروبا: سلوفينيا ١٩٩٣، إستونيا ١٩٩٣، لاتفيا ١٩٩٣، أوكرانيا ١٩٩٤، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ١٩٩٤، ألبانيا ١٩٩٤.

المواضيع:

- فصل السلطات
- استقلالية القضاة
- العلاقات مع السلطتين التشريعية والتنفيذية
- اختيار القضاة وتعيينهم ودورهم
- العلاقات مع المدعين العامين والمحامين
- العلاقات مع وسائط الإعلام
- الاتصال بالقاضي
- تدريب القضاة وتعليمهم
- العلاقات بين الجهاز القضائي ووزارة العدل

إلقاء محاضرات حول المادة ٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان: في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، وفي بيلاروس عام ١٩٩٦.

المواضيع:

- الحق في الأمن
- الحق في الحرية وحالاته الاستثنائية
- الاعتقال السابق للمحاكمة
- تنظيم المحاكم فيما يتعلق بالاعتقال السابق للمحاكمة
- المدة الزمنية المعقولة
- القاضي أو مسؤول آخر مرخص له بموجب القانون.

إلقـــاء محـاضرات حـول المـادة ٦ مـن الاتفاقيـة الأوروبيـة لحقـوق الإنسـان: في أوكرانيـا ١٩٩٦-١٩٩٨، وجمهوريـة مولدوفـا ١٩٩٩، وكوسـوفو ٢٠٠٠، وجمهوريـة مقدونيـا اليوغوسلافية السابقة ٢٠٠٢.

المواضيع:

- استقلالية الجهاز القضائي والقضاة
- القضايا المدنية والجنائية
- التراهة
- المدة الزمنية المعقولة
- اختصاص المحاكم
- الوصول إلى المحاكم
- وضع ميزانيات المحاكم
- تمويل المحاكم
- قياس حجم الأعمال
- رسوم المحاكم

تقارير وسائط الإعلام عن المحاكم: القيود المفروضة بموجب المادة ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان: سراييفو ٢٠٠٠، وبلغراد ٢٠٠٢.

تنظيم المحاكم: ألبانيا ٢٠٠٠، وأوكرانيا ٢٠٠٠، وهنغاريا ٢٠٠٠، وأذربيجان ٢٠٠٠.

برنـامج TA CIS (الاتحـاد الأوروبي)، حلقـة دراسـية رفيعـة المسـتوى لفـائدة ٢٧ رئيسـا للمحاكم المحلية، أوكرانيا (٢٠٠٢)، و ٣٠ رئيسا للمحاكم الابتدائية (٢٠٠٢).

تمويل المحاكم والوصول إلى المحاكم (بولندا، ١٩٩٨).

١٩٩٩ القيام بمهمات في بولندا لصالح مجلس أوروبا تتعلق بتقديم المشورة بشأن معهد لتدريب القضاة.

١٩٩٩-٢٠٠١ القيام بمهمات لصالح مجلس أوروبا بشأن إنشاء معهد لتدريب الجهاز القضائي في كوسوفو بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، ورابطة المحامين الأمريكية، والمبادرة القانونية لوسط أوروبا والمنطقة الأوروبية الآسيوية وما إلى ذلك. تاريخ الافتتاح: ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١.

٢٠٠٢ محادثات بشأن التنظيم الجديد للجهاز القضائي في هولندا ونظام قياس حجم الأعمال، المدرسة الوطنية للقضاء، وزارة العدل، باريس ٢٠٠٢.

١٩٩٧-٢٠٠٢ آراء وتقارير لخبراء بشأن التنظيم القضائي المتعلق بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وأذربيجان.

التعاون بين لجنة هلسنكي الهولندية ومركز التعاون الدولي في المجال القانوني:

تعزيز الجهاز القضائي الأوكراني: أحد الذين أطلقوا الخطة؛ أعد الحلقات الدراسية، وحلقات العمل والقضايا التي ستناقش؛ ساهم في اختيار الخبراء؛ عمل أحيانا بصفة فردية. نظم ما مجموعه خمس حلقات دراسية (في كييف، وأوديسا، وشاركيف، وتشيرنيهيف) بالإضافة إلى زيارة دراسية قام بها ٢٠ قاضيا إلى هولندا (١٩٩٥-١٩٩٨).

وضع وتنفيذ برنامج متابعة تدريب المدربين. الموضوع: تنظيم المحاكم (١٩٩٩-٢٠٠٢). تدريب المدربين في كييف وزيتومير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وأيار/مايو ٢٠٠١.

إدارة المحاكم (قيرغيزستان): يتعلق الأمر أساسا بنظام لقياس حجم الأعمال كأداة للحصول على الموارد التي يتطلبها الجهاز القضائي، وتوزيع الميزانيات بين المحاكم وداخلها وتقييم حجم الأعمال لكل قاض على حدة؛

تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، كرواتيا (٢٠٠١).

أنشطة لصالح الرابطة الهولندية لإقامة العدل

١٩٩٥ لندن: حلقة دراسية بشأن الأخلاقيات القضائية (معهد الدراسات العليا للقانون).

١٩٩٦ الجمهورية التشيكية: دور القاضي في مجتمع ديمقراطي.

٢٠٠١ بلجيكا: النظام الهولندي لقياس حجم الأعمال.

أنشطة لصالح إدارة المحاكم السويدية (السويد): مدخل إلى الإجراءات الجنائية في هولندا، ١٩٩٨.

أنشطة لصالح مركز التدريب والدراسات للجهاز القضائي (هولندا): تنظيم زيارات دراسية إلى السويد، وأيرلندا، وستراسبورغ ولكسمبرغ؛ تنظيم أسبوع دراسي هولندي فرنسي في مدينة سيت.

الأنشطة التدريبية

تنظيم زيارات دراسية وتبادلات مع المحاكم في البلدان التالية:

- هنغاريا (كيسكيميت، جيغيد، بيست) في ١٩٩٥، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧، و ١٩٩٩، و ٢٠٠٠، و ٢٠٠١، و ٢٠٠٢
- لاتفيا (محكمة ريغا المحلية) في ١٩٩٧، و ١٩٩٨ و ٢٠٠٠
- ألمانيا (مونستر) في ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

قائمة المنشورات

“Alimentatie per computer”, *Trema*, 1981.

“Alimentatie bruto/netto methode”, 1982 et seq.

“Het kort geding als maatschappelijk fenomeen”, in: *Mogelijkheden en grenzen van het civiele spoedrecht* (Nederlandse Uitgeversmij Leiden, 1995).

“Rechterlijke samenwerking met Oekraïne”, *Trema*, 1997, pp.76 ff.

“50 years Universal Declaration of Human Rights”, *Christkatholisches Kirchenblatt* (Switzerland), 5 December 1998.

“Comment on “Prosecution in Ukraine””, *Trema*, 1999, p.140.

Judge, a challenging profession (Jurist en Werk, SDU, 2000).

A Dutch judge in Central and Eastern Europe (Lawyers without Borders, 2002).